الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/67
16 November 2022

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الحادي والتسعون
مونتريال، من 5 إلى 9 ديسمبر/ كانون الأول 2022
البند 12 من جدول الأعمال المؤقت[1]

تحليل يتعلق بقدرة مؤسسات الصندوق المتعدد الأطراف على معالجة خفض الهيدروفلوروكربون (المقرر 4/89)

مقدمة

1- في اجتماعها الثامن والتسعين، نظرت اللجنة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/69 المعنية بالآثار المترتبة على التنفيذ الموازي أو المدمج لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وأنشطة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية وقررت أن تطلب من الأمانة إعداد تحليل متعلقا بقدرة مؤسسات الصندوق متعدد الأطراف على معالجة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والتسعين (المقرر 4/89). وأعدت الأمانة هذه الوثيقة استجابة لهذا القرار.

2- تقدم هذه الوثيقة تحليلاً لقدرات هذه المؤسسات على معالجة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية مع الاستمرار في معالجة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وهي تعتمد على التقارير والبيانات والتحليلات والاعتبارات الخاصة بالوثائق السابقة المقدمة إلى اللجنة التنفيذية منذ اعتماد تعديل كيغالي، وعلى تحليل خطط الأعمال الحالية والسابقة للصندوق متعدد الأطراف.

[1] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/1

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

3- يأخذ التحليل في الحسبان أنه حتى 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، صدق حوالي 99 بلدا من بلدان المادة 5 على تعديل كيغالي، لذلك هم مؤهلون لتقديم خطط تنفيذ تعديل كيغالي للمواد الهيدروفلوروكربونية.[2] وتبين الوثيقة المشاورات حول هذا الموضوع، التي أجريت مع المعلومات التي قدمتها الوكالات المنفذة. وتلاحظ الأمانة مع التقدير المدخلات التي قدمتها الوكالات المنفذة، التي عقدت معها مناقشات رسمية في اجتماع التنسيق المشترك بين الوكالات (20-22 سبتمبر/ أيلول 2022)، وغير الرسمية من خلال المشاورات الثنائية التي أجريت.

4- تتكون الوثيقة من الأقسام التالية: القسم الأول، نطاق التحليل؛ والقسم الثاني، تحليل عبء العمل المتوقع والإضافي للوكالات المنفذة وأمانة الصندوق لمعالجة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية؛ والقسم الثالث، الاحتياجات المتوقعة للوكالات المنفذة وأمانة الصندوق بشأن حجم العمل المتوقع؛ والقسم الرابع، التوصية.

1. نطاق التحليل

5- يفحص التحليل قدرة واحتياجات مؤسسات الصندوق متعدد الأطراف، خاصة الوكالات المنفذة وأمانة الصندوق، لمعالجة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في الفترة من 2023 إلى 2030، التي سيتم خلالها تنفيذ أنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، من خلال فهم عبء عمل الوكالات المنفذة والأمانة في دعم تنفيذ هذين النشاطين. ويأخذ التحليل أيضًا في الاعتبار نطاق واتجاهات عبء العمل الحالي للإطار الزمني المحدد. بالنسبة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، تتمثل أهداف الامتثال الأولى في تجميد استهلاك المواد الهيدروفلوروكربونية بحلول عام 2024 وخفض بنسبة 10 في المائة في عام 2029 لبلدان المجموعة 1 العاملة بالمادة 5؛ والتجميد في عام 2026 وخفض بنسبة 10 في المائة في عام 2032 لبلدان المجموعة 2 العاملة بالمادة 5؛ وبالنسبة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، من المتوقع أن تخفض البلدان الاستهلاك بنسبة 67,5 في المائة في عام 2025 وتصل للإزالة التامة في عام 2030.[3]

6- بالإضافة إلى ذلك، يُنظر أيضًا في التأثير المتوقع على عبء عمل مؤسسات الصندوق نتيجة قرارات محددة تتعلق بالمواد الهيدروفلوروكربونية والقرارات ذات الصلة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وتشمل هذه على سبيل المثال لا الحصر: (1) الأنشطة الإضافية التي سيتم تضمينها في خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الحالية والمستقبلية للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض، اللازمة لإدخال بدائل للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي أو ى تحدث احترارا على الإطلاق وللحفاظ على كفاءة استخدام الطاقة في قطاع خدمة التبريد (المقرر 6/89)؛ و (2) إدراج الأنشطة المتعلقة بالمرحلة الأول من خطط تنفيذ تعديل كيغالي وخطط خدمة التبريد في إطار خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، من الأنشطة المتعلقة بالإدارة السليمة بيئياً للمواد الخاضعة للرقابة المستعملة أو غير المرغوب فيها، بما في ذلك التخلص منها (المقرر 49/90 (ب)).

[2] وفقا للمقرر 46/84, يمكن إدراج أنشطة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية للبلدان التي لم تصدق على تعديل كيغالي ولكنها قدمت خطابا يبين عزم حكوماتها على بذل أقصى جهودها للتصديق عليه.

[3] الفترة 2030-2040 هي الفترة التي يمكن خلالها استخدام كميات محدودة من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للخدمة، أي "متابعة الخدمة" (المقرر 51/86).

7- علاوة على ذلك، قد تنشأ احتياجات أخرى من المناقشات الحالية والمستقبلية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة التنفيذية، التي ستؤثر جميعها على عبء العمل في مؤسسات الصندوق متعدد الأطراف وفعالية التكلفة ونوعية تقديم الخدمات وتقديم الخدمات في الوقت المناسب.[4] ومع ذلك، لا يغطي نطاق هذه الوثيقة تلك المجالات ولا تهدف بأي حال من الأحوال إلى استباق مناقشات اللجنة.

8- تمت مناقشة قدرة بلدان المادة 5 في الوثيقة المعنية باستعراض التعزيز المؤسسي المقدمة إلى اجتماع اللجنة التنفيذية هذا،[5] التي تتناول، *من بين أمور أخرى*، احتياجات وحدات الأوزون الوطنية.

9- لم يتم تضمين تحليل متطلبات القدرة لأمين الخزانة في هذه الوثيقة، أنه أشير سابقًا[6] إلى أن أي تغييرات في طرائق التمويل المرتبطة بأنشطة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية لن يترتب عليها أي آثار من حيث التكلفة، طالما أن الموارد المعتمدة لمشروعات الوكالات الثنائية والمنفذة التزمت بالصرف بالجملة.

10- تعرض الوثيقة تحليل عبء العمل والمتطلبات ذات الصلة بالموارد ولكنها لا تناقش احتياجات التمويل المقابلة، التي تم تناولها في ميزانية الأمانة للفترة 2023-2025، المقدمة إلى هذا الاجتماع[7] وفي استعراض نظام التكلفة الإدارية، بما في ذلك تمويل الوحدة الأساسية وبرنامج المساعدة على الامتثال، وكذلك تكاليف دعم برنامج الوكالة، المقرر تقديمها إلى الاجتماع الثالث والتسعين للجنة التنفيذية.[8]

1- تحليل عبء العمل المتوقع والإضافي للوكالات المنفذة والأمانة لمعالجة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية

11- حدثت تغييرات مهمة منذ اعتماد تعديل كيغالي. بينما يجري إزالة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية،[9] بدأت أنشطة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية بالموافقة على الأنشطة التمكينية التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في 138 بلداً، وإعداد خطط تنفيذ تعديل كيغالي لعدد 68 بلداً، وقد يشمل تقديم مشروعات استثمارية للمواد الهيدروفلوروكربونية فردية أو خطط قطاعية قبل تقديم المرحلة الأولى من خطط تنفيذ تعديل كيغالي.

12- من المتوقع أن يؤدي تنفيذ أنشطة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية وأنشطة إزالة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية إلى توسيع نطاق وتعقيد العمل في إطار الصندوق متعدد الأطراف، بما في ذلك الوكالات المنفذة والأمانة. وبدأت خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في نهاية عام 2010، عندما تمت بالفعل إزالة معظم المواد الكلوروفلوروكربونية بالكامل. وفي هذه المرة، ستقوم البلدان العاملة بموجب المادة 5 بإعداد وتنفيذ مشروعات إعداد خطة تنفيذ تعديل كيغالي، والمراحل الأولى من خطط تنفيذ تعديل كيغالي وتنفيذ مراحل متعددة من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حتى عام 2030.

---

4 ستنظر اللجنة في هذا الاجتماع في ما يلي: (1) معايير المشروعات التجريبية للحفاظ على و / أو تعزيز كفاءة التكنولوجيات والمعدات البديلة في استخدام الطاقة في سياق التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (المقرر 50/90 (ب) (1))؛ و(2) إطار تشغيلي لمزيد من التفصيل في الجوانب المؤسسية والمشروعات والأنشطة التي يمكن أن ينفذها الصندوق متعدد الأطراف للحفاظ على و / أو تعزيز كفاءة التكنولوجيات والمعدات البديلة في استخدام الطاقة في قطاع التصنيع والخدمة عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في الفئات مبينة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/12 في سياق تنفيذ الخيارين 1 و 2 في الجدول 3 من الوثيقة (المقرر 50/90 (ب) (2))، و (3) معايير نافذة التمويل لتزويد بلدان المادة 5 بالمساعدة لإعداد جرد لمصارف المواد الخاضعة للرقابة المستعملة أو غير المرغوب فيها ووضع خطة لجمع ونقل والتخلص من (بما في ذلك النظر في إعادة التدوير والاستصلاح والتدمير الفعال من حيث التكلفة) هذه المواد (المقرر 49/90 (ج)).

5 الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/60

6 الوثيقة UNEP/ OzL.Pro/ExCom/81/55، الفقرة 15.

7 الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/7

8 في المقرر 74/88 (ج)، طلبت اللجنة التنفيذية من الأمانة أن تقدم، في آخر اجتماع في عام 2023، تحليل نظام التكاليف الإدارية وتمويل الوحدة الأساسية.

9 تمت الموافقة على خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الأولى في الاجتماع الستين للجنة التنفيذية في ديسمبر/ كانون الأول 2010.

13- يقدم استعراض خطط الأعمال المقدم من الوكالات المنفذة للفترة 2023-2025 المعلومات التالية:

(أ) سيستمر تنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الجارية لعدد 144 بلدا، بإجمالي 207 طلب شريحة من عام 2023 إلى عام 2025؛ وسيتم تقديم 102 طلبا إضافيا للمرحلتين الثانية والثالثة من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية من عام 2023 مع التنفيذ الكامل حتى عام 2030؛

(ب) وتمت الموافقة على 127 نشاطًا لإعداد خطة تنفيذ تعديل كيغالي؛ و من المتوقع أن تتم الموافقة على 76 نشاط إعداد خطة تنفيذ تعديل كيغالي بين عامي 2023 و 2025؛ وأدرج أيضا 166 طلبا لخطة تنفيذ تعديل كيغالي. ومن المتوقع أن تصدق جميع البلدان المصنفة ضمن المجموعة الأولى على تعديل كيغالي خلال هذه الفترة مما سيؤثر أيضًا على عدد الأنشطة؛

(ج) وهناك 398 نشاطًا بخلاف خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أو خطط تنفيذ تعديل كيغالي مشمولة في خطة العمل لهذه الفترة (أي الأنشطة ذات الصلة بكفاءة استخدام الطاقة، والأنشطة الاستثمارية للمواد الكلوروفلوروكربونية، والتحقق من الاستهلاك، وقطاع الإنتاج، والتعزيز المؤسسي).

14-استنادا إلى المعلومات المذكورة أعلاه، من المتوقع أن تنظر فيها اللجنة التنفيذية في أنشطة إعداد خطط تنفيذ تعديل كيغالي التي تمت الموافقة عليها بالفعل وتلك التي ستتم الموافقة عليها في الاجتماع الحادي والتسعين للمرحلة الأولى الكاملة من خطة تنفيذ تعديل كيغالي بدءًا من الاجتماع الثاني في عام 2023[10] حتى عام 2025، مع انتهاء فترات التنفيذ المتوقعة في الفترة 2029-2030 بتحقيق تخفيض بنسبة 10 في المائة في استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتم تنفيذ خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للمراحل المتبقية بأقصى سرعة لتمكين البلدان من تحقيق الإزالة المقررة في عام 2030.

15-بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالأنشطة المذكورة أعلاه، تناقش اللجنة التنفيذية حاليًا السياسات والتوجيهات للإجراءات المحتملة للحفاظ على كفاءة استخدام الطاقة و / أو تعزيزها أثناء التخفيض التدريجي للمواد الكلوروفلوروكربونية[11] والأنشطة المحتملة والتوجيهات المتعلقة بالتخلص من المواد الخاضعة للرقابة،[12] التي تحتاج جوانب عديدة منها خبرة وقدرات إضافية لكل من وحدات الأوزون الوطنية والوكالات، فور وإذا تم الاتفاق عليها. ومن المتوقع تنفيذ هذه الأنشطة كعناصر إضافية لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية / خطط تنفيذ تعديل كيغالي ذات الصلة.

16- وكذلك يجري تنفيذ مشروعات التعزيز المؤسسي في 140 بلدا، خلال الفترة من 2023 إلى 2029، وستحتاج وحدات الأوزون الوطنية إلى دعم إضافي للشروع في خطوات لضبط ورصد التخفيض التدريجي للمواد الكلوروفلوروكربونية وتنفيذ أنشطة خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المتوقع انتهاؤها خلال الفترة من 2026 إلى 2029. ويجب أن تقدم الوكالات المنفذة الدعم للبلدان لتسهيل تنفيذ المشروعات المختلفة والسياسات واللوائح الأخرى بسلاسة بما في ذلك إنشاء إدارة قوية لجمع البيانات وأنظمة رصد للمواد الكلوروفلوروكربونية.

10 يتم تقديم أول خطة تنفيذ تعديل كيغالي، لبلد واحد ذي حجم استهلاك منخفض، لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في هذا الاجتماع.

11 الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/64

12 الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/66

17- بشكل عام، يوضح ما ورد أعلاه عبء العمل الإضافي الذي من شأنه أن يؤثر على قدرة كل من أمانة الصندوق والوكالات المنفذة، دون تضمين النظر في التعقيد المتزايد المطلوب للمشروعات المتعلقة بالتخفيض التدريجي للمواد الكلوروفلوروكربونية ومتطلباتها. سيتطلب ذلك مسؤوليات من الوكالات المنفذة والأمانة في المجالات الجديدة التي تتطلب المزيد من التدريب وربما خبرة إضافية.

2- احتياجات الوكالات المنفذة وأمانة الصندوق الاستباقية بشأن عبء العمل المتوقع

3-1- عبء العمل خلال الفترة 2023-2030 للوكالات المنفذة

18-تلعب الوكالات المنفذة، بشكل عام، دورًا نشطًا في دعم تنفيذ المشروع - بدلاً من مجرد دور إشرافي على مجموعة واسعة من المشروعات المختلفة التي تتعامل معها حاليًا. ومن أجل المعالجة الفعالة الانتقال من إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية إلى التخفيض التدريجي للمواد الكلوروفلوروكربونية ولمساعدة البلدان في تصميم التدخلات الملائمة، بما في ذلك الحلول المتكاملة، حسب الاقتضاء، يجب أن تتمع الوكالات المنفذة بالخبرة التقنية المناسبة. وهناك حاجة إلى بناء قدرات وتدريب موظفيها في الوكالات المنفذة، من أجل تمكينها من التعامل مع القضايا الجديدة والأكثر تعقيدًا.

19-شهد العمل المتعلق بالمواد الكلوروفلوروكربونية أيضًا إشراك معظم الوكالات المنفذة بالفعل موظفين بدوام كامل وجزئي أو استشاريين / خبراء للمساعدة في التنفيذ. ورغم أن الوكالات المنفذة أظهرت مبادرة في تعزيز فرقها الأساسية وإشراك الخبرات الداخلية، مازال الشك في قرارات السياسات المقبلة للجنة التنفيذية فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي للمواد الكلوروفلوروكربونية يمثل تحديًا كبيرًا لتحديد عبء العمل المتوقع وآثاره بشكل أفضل. وهذا أمر بالغ الأهمية حيث تشرع الوكالات المنفذة في إعداد خطط تنفيذ كيغالي دون توضيح المبادئ التوجيهية الخاصة بتكاليف المواد الكلوروفلوروكربونية، حيث يصعب إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة عندما لا يمكن تقديم معلومات شفافة عن التكاليف المرتبطة بالمشروعات. وعلى النحو الموضح في القسم 2 أعلاه، من حيث الأرقام وحدها، سيبدأ عبء عمل الوكالات المنفذة ببطء في عام 2023، لأن الأنشطة الجديدة وخاصة تلك المتعلقة بتعديل كيغالي تمت الموافقة عليها وأنهت اللجنة التنفيذية المبادئ التوجيهية المتعلقة بتلك الالتزامات.

20-أشارت الوكالات المنفذة أيضًا إلى ضرورة مشاركتها الوثيقة واستضافتها للاجتماعات والدورات التدريبية المتعلقة بتعديل كيغالي لدعم بلدان المادة 5 من خلال فهم أفضل لمتطلبات تعديل كيغالي، لا سيما فيما يتعلق بإبلاغ البيانات عن استهلاك وإنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية - من أجل عدد متزايد من المواد والخلطات، تصميم استراتيجية لضمان توافق أنشطة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية مع إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وإعداد إطار العمل لتسهيل الاعتماد الآمن للتكنولوجيات ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي التي قد تكون قابلة للاشتعال أو سامة.

21-تشمل بعض الجوانب التي أوضحتها الوكالات المنفذة خلال المشاورات مع الأمانة ما يلي:

(أ) الحاجة إلى بناء القدرات الداخلية والدعم المتخصص في العديد من المجالات المتعلقة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (أي، الرموز الجمركية وإبلاغ البيانات وممارسات الخدمة الجيدة للتعامل مع مواد التبريد القابلة للاشتعال وأنظمة الرصد المهيئة لكي تشمل المواد الهيدروفلوروكربونية وجوانب كفاءة استخدام الطاقة والتخلص من المواد الخاضعة للرقابة) من اجل تعزيز فرقهم الأساسية لتقديم دعم تقني أفضل موثوق به لبلدان المادة 5. سيتطلب وضع حلول للتحديات الجديدة أيضًا إجراء مناقشات ومشاورات مطولة مع أصحاب المصلحة، الأمر الذي يتطلب مزيدًا من وقت الموظفين؛

(ب) إن الحاجة إلى ربط عمل وحدات بروتوكول مونتريال في الوكالات المنفذة بجدول أعمال المناخ لكل من الأجزاء ذات الصلة من مؤسساتها والبلدان التي تتلقى المساعدة، حقيقة واقعة تحتاج إلى دراسة عن كثب من أجل مواءمة عمل وحدات بروتوكول مونتريال الخاصة بها مع تلك الوحدات التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالمناخ واتفاقية باريس، ولبناء التآزر والعمل بالتعاون مع المجالات ذات الصلة داخل مؤسساتها، أي في مجالات التبريد المستدام والنقل والزراعة ومصايد الأسماك والطاقة والمناخ وغير ذلك؛

(ج) ويحتاج الدعم التقني المقدم للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض إلى اهتمام خاص، وينبغي دراسته بعناية، وخاصة خلال السنوات الأولى من التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. توجد قدرة تقنية محدودة في معظم البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض من حيث البدائل الجديدة، والفجوات في الخبرة التقنية والبنية التحتية هي معوقات مهمة لإدخال تكنولوجيات بديلة جديدة للمواد الهيدروفلوروكربونية ويجب أن تكون الوكالات المنفذة قادرة على مساعدة هذه البلدان على تحقيق الامتثال. ويتمثل التحدي أيضًا في أن تمويل البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض يستلزم تكاليف عالية للمعاملات[13] للعديد من الوكالات، ويبدو أن هذه التكاليف غير مدعومة بالقدر الكافي من التمويل الحالي المقدم لكل من هذه البلدان والوكالات المنفذة.

1-1-3 طرق معالجة عبء العمل الإضافي للوكالات المنفذة

22-بدأت الوكالات المنفذة في اتخاذ إجراءات لمعالجة بعض هذه الثغرات في قدرتها على تنفيذ عبء العمل الحالي من خلال ما يلي:

(أ) إجراء تغيير في آليات التسليم والتنفيذ

(1) تعمل الوكالات المنفذة على تحسين كفاءة عملياتها وإجراءاتها وآليات التنفيذ الخاصة بها من أجل تحسين فعالية التكلفة وتقليل العقبات البيروقراطية وتبسيط العمليات والإجراءات - على سبيل المثال لتوحيد تحويلات متعددة للأموال في اتفاق شامل بدلاً من توقيع اتفاقات متعددة؛

(2) يتم تعزيز شراء وتسليم المعدات من خلال وضع مواصفات منسقة وعقد اتفاقات طويلة الأجل مع الموردين لتقليل طلبات الشراء المتعددة؛ ويضمن هذا تسليم المعدات بشكل أسرع والتحويل أو التدريب في الوقت المناسب.

(ب) التعاون الداخلي للتعامل مع المجالات المتخصصة

(1) يتم تعزيز الفرق الأساسية للوكالات المنفذة من خلال إشراك الخبراء بالفعل في مؤسساتها من خلال التعاون والتآزر مع الوحدات الأخرى في منظماتها. في حين يعتبر هذا حلاً مؤقتًا، فقد ساعد هذا الوكالات المنفذة في حاجتها الحالية للخبرة والقدرات.

[13] خلال الاستعراضات السابقة لأنظمة التكلفة الإدارية، تم الاعتراف بأن المشروعات الكبيرة بشكل عام تنطوي على مستوى أقل من التكاليف الإدارية بسبب وفورات الحجم. ومن ناحية أخرى، فإن بعض المشروعات، مثل المشروعات غير الاستثمارية، بما في ذلك المشروعات الصغيرة، لا سيما في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض، لها تكاليف إدارية ومعاملات أعلى. لذلك، كان من المهم وضع هذه الحقيقة في الاعتبار عند تعديل برنامج المساعدة، وذلك لضمان عدم وجود أي تأثير سلبي على تلك المشروعات الصغيرة / البلدان.

23- على الرغم من هذه النهج، أقرت الوكالات المنفذة بأن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات إضافية من أجل أن تضمن الوكالات المنفذة المساعدة المستدامة لبلدان المادة 5 اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال. وبعد تحليل عبء العمل المستقبلي مقابل القدرات الحالية للوكالات المنفذة والمشاورات التي أجريت، تقرر أن هناك آليات متاحة بالفعل داخل الهياكل والتمويل الحالي للوكالات المنفذة والمبادئ التوجيهية الحالية للجنة التنفيذية التي يمكن اعتبارها استجابة لاحتياجات الوكالات المنفذة. وتشمل هذه على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) إجراء تعديلات في تكاليف الوحدة الأساسية؛

(ب) وتعديلات في ميزانية برنامج المساعدة على الامتثال؛

(ت) وتعديلات في تكاليف برنامج الدعم لجميع الوكالات المنفذة.

24- وكذلك تم الإقرار بأن الآليات الثلاث المذكورة أعلاه هي جزء من نظام تكاليف الدعم الإداري للصندوق متعدد الأطراف. ونظرت اللجنة التنفيذية في آخر استعراض للتكلفة الإدارية في الاجتماع الثالث والثمانين.[14] وفي اجتماعها الرابع والثمانين، طلبت اللجنة التنفيذية من الأمانة أن تقدم في الاجتماع السادس والثمانين نتائج التحليل المتعلق بنظام التكاليف الإدارية وتمويل الوحدة الأساسية، مع مراعاة قرارات اللجنة التنفيذية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الصادرة في اجتماعيها الرابع والثمانين والخامس والثمانين، التي على أساسها ستقرر اللجنة ما إذا كان يمكن الحفاظ على نظام التكاليف الإدارية للصندوق متعدد الأطراف لفترة الثلاث سنوات 2018-2020 لفترة الثلاث سنوات 2021-2023 (المقرر 61/84 (ج)). ومع ذلك، بسبب التأجيلات استجابة لجائحة كوفيد-19، سيتم النظر في الاستعراض التالي لنظام التكلفة الإدارية في الاجتماع الثالث والتسعين، وفقا للمقرر 74/88 (ج).[15] وسيتم يتم النظر في الشواغل التي أعربت عنها الوكالات المنفذة، التي تبين مسؤولياتها الجديدة المتعلقة بتنفيذ تعديل كيغالي، خلال ذلك الاستعراض. وبفعل ذلك، ستتم مراجعة التعديلات المحتملة المذكورة أعلاه، إلى جانب أي خيارات أخرى ممكنة.

25- وفيما يتعلق بتعديل ميزانية برنامج المساعدة على الامتثال، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج عمل وميزانية جديدين لبرنامج المساعدة على الامتثال في الاجتماع الأخير من كل عام، وينبغي إدراج أي تغييرات لازمة لتنفيذ عبء عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تلك الميزانية، إلى جانب التبرير المناسب. وتجدر الإشارة أنه جاري تقديم ميزانية برنامج اليونيب للمساعدة على الامتثال لعام 2023 للنظر فيها في هذا الاجتماع،[16] وعلى هذا النحو لا تشمل أي أنشطة إضافية ولا متطلبات الموظفين لعام 2023. كما يجري النظر في تكاليف الوحدة الأساسية للوكالات المنفذة في هذا الاجتماع.[17]

عبء العمل خلال الفترة 2023-2030 لأمانة الصندوق متعدد الأطراف

26- تواصل أمانة الصندوق متعدد الأطراف مساعدة ودعم اللجنة التنفيذية للصندوق متعدد الأطراف. وتقدم الأمانة هذا الدعم من خلال مسؤولياتها الرئيسية التي تشمل وضع خطة الثلاث سنوات والميزانية ونظام

[14] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/39

[15] في هذا المقرر، يُطلب من الأمانة أن تقدم، في آخر اجتماع في عام 2023، تحليلًا لنظام التكلفة الإدارية وتمويل الوحدة الأساسية، مع مراعاة القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة التنفيذية، بما في ذلك تلك التي اتخذت حتى الاجتماع قبل الاجتماع الأخير من عام 2023، والذي على أساسه ستقرر اللجنة ما إذا كان ينبغي الحفاظ على نظام التكاليف الإدارية للصندوق متعدد الأطراف لفترة الثلاث سنوات 2021-2023 لفترة الثلاث سنوات 2024-2026.

[16] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/58

[17] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/59

صرف الأموال؛ وإدارة دورة تخطيط أعمال الصندوق؛ ورصد نفقات وأنشطة الوكالات المنفذة؛ وإعداد أوراق السياسات والمشروعات والوثائق الأخرى؛ واستعراض وتقييم الطلبات المتعلقة بالمشروعات المقدمة من الوكالات المنفذة؛ والاتصال المتبادل بين اللجنة التنفيذية والحكومات والوكالات المنفذة؛ وخدمة اجتماعات اللجنة التنفيذية. بما أن الأطراف وافقوا على التعديلات والتغييرات الجديدة على بروتوكول مونتريال، تصبح مهمة اللجنة التنفيذية و، بالتالي، أمانة الصندوق، أكثر تعقيدا وتطلبا.

27- أدى تنفيذ تعديل كيغالي بشأن التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية إلى مسؤوليات إضافية وجديدة لأمانة الصندوق، وخاصة في مجالات وضع السياسات واستعراض المشروعات وارتباطات مع الوكالات الثنائية والمنفذة والمؤسسات الأخرى. ومنذ الاجتماع السابع والسبعين، كان على الأمانة أن تستجيب للمقررات الجديدة[18] للجنة التنفيذية التي تطلبت مساعدة إضافية من الخبرات الموجودة حاليًا خارج نطاق اختصاص الأمانة. وتظل مسؤوليات فهم نفسها وتوضيح هذه القضايا الإضافية والمعقدة للجنة التنفيذية، من أجل تزويدها بالمعلومات اللازمة لاعتماد التوجيه السياسي اللازم ودعم التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، على عاتق الأمانة.

28- على النحو المحدد في عبء عمل الوكالات المنفذة أعلاه، ستؤثر تلك المشروعات والأنشطة الإضافية التي سيتعين على الوكالات المنفذة تنفيذها أيضًا على حجم عمل أمانة الصندوق لأن استعراض وتحليل هذه المشروعات لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية تكون مسؤوليتها. وبالتالي، يمكن القول بأنه سيلزم أيضا متطلبات مماثلة من حيث الخبرة الإضافية.

29- علاوة على ذلك، حددت نتائج تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف للصندوق متعدد الأطراف لعام 2019[19] مجالات التحسين التي تحتاج تعديلات وتغييرات في عمل الأمانة لزيادة كفاءتها ومرونتها. وتشمل هذه مجالات مهمة المعلومات والاتصالات، وإدارة المعرفة وإطار النتائج والاستدامة وتقييم المخاطر ومهمة المساواة بين الجنسين، ومهمة التقييم.

3-2-1- وجهات نظر بشأن موارد إضافية للأمانة

30- تود الأمانة أن تستمر في كونها هيئة طيعة وذكية، أثناء قدرتها على الاستجابة بشكل مناسب وفعال للمطالب الحالية لتعديل كيغالي. سيستلزم ذلك زيادة قدرة وخبرة الأمانة من أجل مواصلة أداء وظائفها على مستوى عال. وترد أدناه التعديلات اللازمة لمعالجة مجالات العمل الجديدة وتحسينات المجالات الحالية للأمانة:

(أ) تطوير وتنفيذ استراتيجية معلومات شاملة محدثة تدمج بشكل كامل نظام جديد لإدارة المعارف ونظام تكنولوجيا المعلومات المدعوم بالكامل،

(ب) وبناء القدرات التقنية بشأن المسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة والمسائل الحديثة الأخرى لتحسين الاستجابة لاحتياجات اللجنة التنفيذية؛

(ج) وإعادة هيكلة المسؤوليات الحالية لتخطيط الأعمال وإعداد التقارير المرحلية للتركيز على ذكاء الأعمال والتمويل من أجل تحليل محسن للإدارة المالية للصندوق؛

[18] بدأت مناقشة المسائل المتعلقة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5 والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتكاليف المرتبطة به في الاجتماع السابع والسبعين، بما في ذلك النهج الجديدة لتحديد نقطة البداية وعتبات الفعالية من حيث التكلفة؛ وكفاءة استخدام الطاقة والقرارات ذات الصلة؛ والتخلص من المواد الخاضعة للرقابة المستعملة أو غير المرغوب فيها والقرارات ذات الصلة. وستستمر مناقشة كل هذه المسائل في الاجتماع الحالي.

[19] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1

(د) ويجب أن تنظر نظر اللجنة التنفيذية في تعزيز القدرة على استعراض المشروعات لتسليم المشروعات الإضافية والأكثر صعوبة.

31-وترد التغييرات التي اقترحتها الأمانة في الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/7، ميزانية الأمانة، و UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/70، تحديث استراتيجية المعلومات للصندوق متعدد الأطراف بما في ذلك خطة مفصلة لإدارة المعلومات والمعارف، ومتطلبات الموقع الإلكتروني / تكنولوجيا المعلومات، والموارد اللازمة وجداول زمنية واضحة للتنفيذ (القرار 1/89 (ج)).

3- التوصية

32-قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) أن تحيط علما بالتحليل العام المتعلق بقدرة مؤسسات الصندوق متعدد الأطراف على معالجة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (المقرر 4/89) الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/67، كإطار للمناقشات التي سيتم إجراؤها في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال، بالإضافة إلى الوثائق المقدمة في إطار تلك البنود من جدول الأعمال؛

(ب) وأن تطلب من الأمانة مواصلة المناقشات مع الوكالات المنفذة بشأن وجهات نظرها فيما يتعلق بالموارد الإضافية اللازمة على أساس الزيادة المتوقعة في عبء العمل المرتبط بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، وأن تنظر فيها في استعراضها لنظام التكاليف الإدارية للصندوق متعدد الأطراف، لتقديمها إلى الاجتماع الثالث والتسعين.